# اقتصاد

## المخدرات تعرقل الصادرات السورية

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

تكشف مصادر خاصة في دمشق، لـ«العربي الجديد» أن مسؤولين سوريين «تقدموا بشكايات لاتحاد غرف التجارة ووزارة الاقتصاد» جراء ما وصفوه بـ«عرقلة إدخال شاحنات الخضر والفواكه، عبر الأردن، إلى دول الخليج العربي». وتضيف المصادر التي رفضت ذكر اسمها، أن استمرار تهريب المخدرات من سورية ولبنان، عبر الفواكه والخضر والسلع الغذائية، دفع الجمارك الأردنية إلى التشدد بالتفتيش، الأمر الذي قد يطيل فترة عبور الشاحنات إلى مدة تصل إلى أسبوع، ما يفسد الفواكه جراء الحر الشديد أو يضاعف سعرها بسبب استمرار تبريدها وهي محملة بالسيارات. وكان عضو لجنة تجار ومصدري الخضار والفواكه في سوق الهال، محمد العقاد، قد اعترف أخيراً، بما وصفه «التضييق» خلال تفتيش السيارات والشاحنات على الحدود مع الأردن «معبر نصيب»، ما يؤدي إلى تلف الخضر والفواكه ويضعف قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية خاصة الخليجية، كون طريق الشحن إلى الخليج يمر حصراً عبر الأردن، موضحاً أن السيارات التي تخرج من سوق الهال تتجه نحو دول الخليج والعراق فقط حالياً. ويضيف العقاد خلال تصريحات صحافية أن صادرات سورية من الخضراوات والفواكه ازدادت عن الفترة السابقة بنسبة جيدة مع بدء موسم إنتاج الفاكهة الصيفية، متابعاً: لا نستطيع إعطاء نسبة عن إنتاج الفاكهة لهذا العام حتى الآن. ولفت إلى أن ما بين 15 و20 براداً محملة بالمشمش والكرز والدراق والبطيخ الأحمر تذهب يومياً إلى دول الخليج والعراق وهذا العدد مرشح للزيادة خلال الأيام المقبلة نظراً إلى الإنتاج الوفير والكميات الكبيرة في حال مشكلة عبور الشاحنات عبر الأردن.

ويصف العامل بالقطاع التجاري في محافظة درعا، محمد الفاعوري، الشاحنات المتوقفة عند معبر نصيب، بالطابور الطويل، ما يضاعف المصاريف جراء احتساب أجور الشحن اليومية واستخدام المكيفات داخل شاحنات التصدير «ليتر المازوت 15 ألف ليرة» أو يغيّر من المنتج المستهدف تصديره «فاكهة ليس لها عمر طويل». ويضيف الفاعوري خلال اتصال مع «العربي الجديد» أن ثقة دول الجوار، والأردن تحديداً، قد تبددت بعد كشف عشرات حالات تهريب المخدرات «حبوب كبتاغون» داخل شحنات المواد الغذائية والخضر والفواكه والمخللات وحتى في شاحنات الحجارة، الأمر الذي فرض تفتيشاً دقيقاً وأحياناً، بحالات الشك، يتم إفراغ الحمولة أو إدخال الصادرات السورية عبر سيارات شحن أردنية أو خليجية. وحول حجم صادرات الخضر والفواكه، يشير الفاعوري إلى أن الموسم الجاري في سورية هذا العام وفير كما أن ارتفاع درجات الحرارة سرّع في نضج الفواكه، ولكن، جراء إعاقة التصدير، تراجعت صادرات الفواكه والخضروات من نحو 50 شاحنة إلى نحو 20 شاحنة يومياً، كما انعكس الأمر أخيراً إيجاباً على المستهلك، إذ تراجعت الأسعار إلى الأدنى منذ سنوات «بندورة، خيار، بطيخ، مشمش، كرز، دراق، خوخ». وأضاف الفاعوري: «تصوروا سعر كيلوغرام الكرز في أسواق دمشق حالياً نحو 4 آلاف ليرة في حين كان 12 ألف ليرة العام الماضي بسبب عرقلة الصادرات».

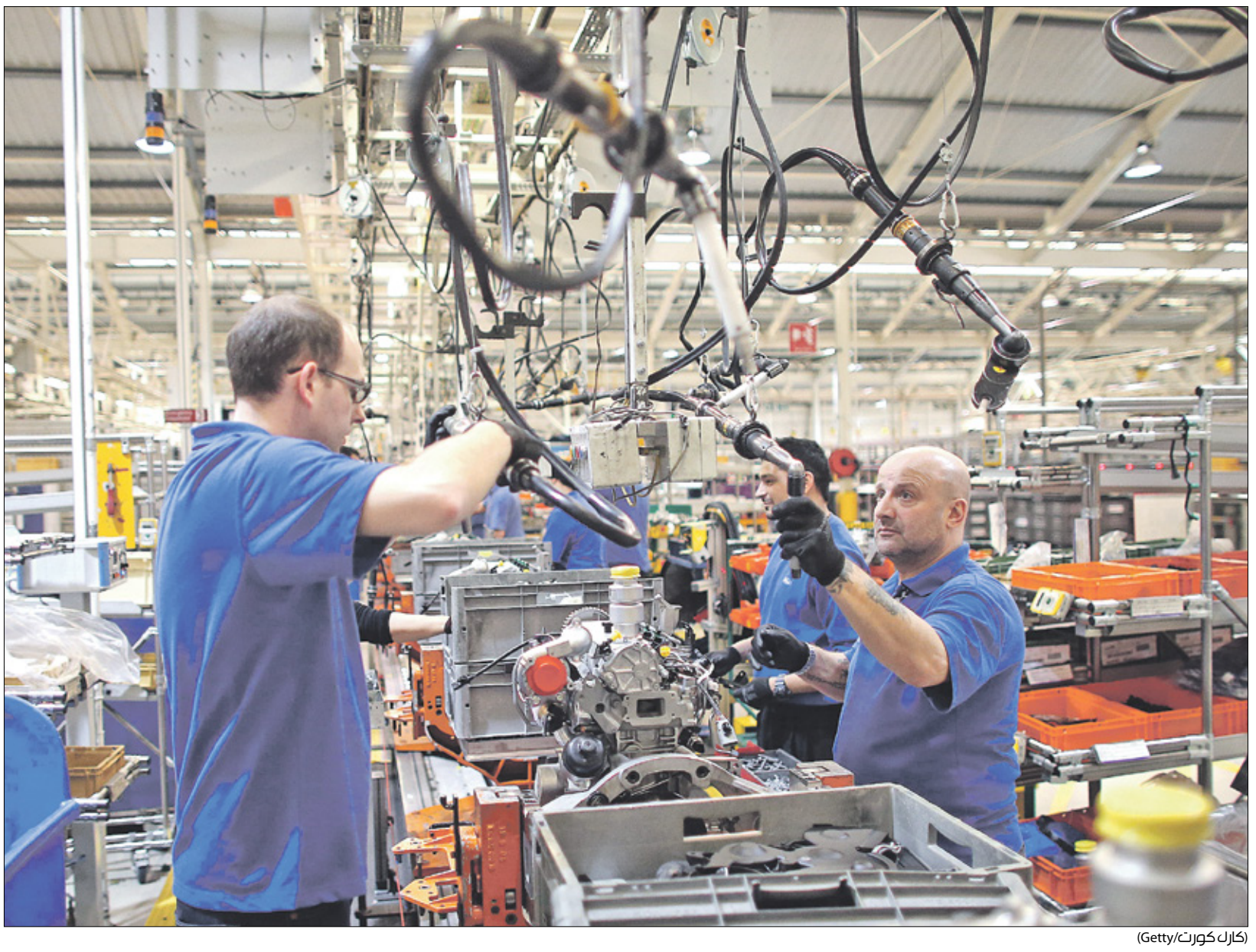

(كارل كورت/Getty)

## تحفيز النمو أولوية ستارمر

أعلن رئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر أن حكومة حزب العمال الجديدة ستركز على إجراءات تهدف إلى تحفيز النمو، وهو ما سيتم تبنيه في خطاب العرش الذي يلقيه الملك تشارلز بعد غد الأربعاء، بمناسبة الافتتاح الرسمي للبرلمان. وخطاب العرش الذي يلقيه الملك، تصوغه الحكومة. وجاء في بيان صادر عن داونينغ ستريت (مقر الحكومة) السبت أن الخطاب سيتضمن «أولى خطوات الحكومة لإعادة بناء بريطانيا». وأشار البيان إلى أن الحكومة «ستضع النمو الاقتصادي في صلب برنامجها التشريعي». وحقق حزب العمال فوزا ساحقا في الانتخابات التشريعية في 4 يوليو/تموز، بعد 14 عاما من حكم المحافظين وتراجع مكانة بريطانيا من رابع أكبر اقتصاد في العالم، إلى السادس.

## لقطات

**بغداد تعلن التزامها الكامل بإعلان «أوبك»**

قالت وزارة النفط العراقية في بيان إن العراق يؤكد التزامه الكامل بإعلان التعاون لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وإنه سيعوض أي فائض في إنتاج النفط منذ بداية العام الجاري. وجاء بيان الوزارة إشارة إلى «تقديرات المصادر الثانوية حول زيادة إنتاج العراق عن الحصة المقررة في اتفاق أوبك والدول المؤتلفة معها في إعلان التعاون بمقدار 184 الف برميل/يوم لشهر يونيو/حزيران 2024». واضافت الوزارة وفقاً لوكالة رويترز أمس الاحد، انها ستلتزم «بمستوى الإنتاج المطلوب في الاتفاق والبالغ 4 ملايين برميل يومياً لشهر يوليو/تموز والاشهر المقبلة، فضلاً عن تعويض الفائض في الإنتاج منذ بداية العام خلال فترة التعويض التي تمتد حتى نهاية شهر سبتمبر/ايلول 2025».

**مصر ترفع أسعار السجائر الشعبية**

قررت الشركة الشرقية «إيسترن كومباني» التابعة لوزارة قطاع الأعمال العام المصرية، أمس، زيادة أسعار منتجاتها من السجائر الشعبية بقيمة تراوح بين 25 و50 قرشاً (الجنيه = 100 قرش) للعلبة (20 سيجارة)، في زيادة هي الثالثة على التوالي في غضون خمسة أشهر. وارتفع سعر علبة «كليوباترا» الأكثر شعبية بأنواعها إلى 34,75 جنيهاً من 34,50 جنيهاً، وسجائر «بوكس 10» إلى 25 جنيهاً من 24,50 جنيهاً، تطبيقاً لأحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة وتعديلاته، وقانون التأمين الصحي الشامل رقم 2 لسنة 2018. وفرض قانون نظام التأمين الصحي الشامل رسوماً تبلغ 75 قرشاً من قيمة كل علبة سجائر مبيعة في السوق المحلية، وزيادتها كل ثلاث سنوات بقيمة 25 قرشاً.

**مشاريع المنطقة المقسومة بين السعودية والكويت**

ناقشت اللجنة المشتركة الدائمة الكويتية السعودية أمس، تقارير العمليات البترولية في المنطقة المقسومة البرية والمغمورة المحاذية لها، والخطط الاستراتيجية والمشاريع الرئيسية القائمة والمستقبلية. كما ناقشت اللجنة المعوقات التي تواجه تطبيق الخطط إن وجدت واستخدام التقنيات الحديثة المتطورة في العمليات البترولية. واستعرض الاجتماع أيضاً وفق بيان وزارة النفط الكويتية تقرير سير اعمال مكتب اللجنة المشتركة الدائم، مع النظر في الخطط المعدة للحالات الطارئة، والإجراءات المتبعة في الفترة الحالية والمساهمة في توفير الامكانيات المتاحة وكذلك تطويرها المستمر وتقييمها لأجل الحصول على أفضل النتائج. واطلعت اللجنة على جهود أعضاء اللجنة التشغيلية.

## ترامب وعودة القلق إلى دول المنطقة

**مصطفى عبد السلام**

على دول المنطقة الاستعداد من الآن فصاعداً لسيناريو فوز دونالد ترامب في الانتخابات المقبلة بعد أن زادت فرصه في حصد السباق الرئاسي، حيث حصل في استطلاعات الرأي الأخيرة على 69%، على خلفية محاولة اغتياله، بل إن «بلومبيرغ» توقعت أمس أن تزيد حادثة إطلاق النار عليه من شعبيته. صحيح أن من المبكر الجزم بفوز ترامب، لكن لو سارت الأمور على ما هي عليه من ارتباك شديد داخل معسكر الرئيس جو بايدن، فإن نسب حظوظ ترامب تظل قوية، ولذا، على دول المنطقة الاستعداد لتلك الخطوة المتوقعة ووضع سيناريوهات للتعامل مع السياسات التي يمكن أن يتبناها ترامب في دورته المقبلة قياساً على تلك المطبقة في فترته الأولى، ومنها دفع الأموال مقابل توفير الحماية، والعودة إلى سياسة ابتزاز دول الخليج مالياً، والضغط عليها للحصول على صفقات بعشرات المليارات من الدولارات كما جرى في 2017. صحيح أنه استغل أجواء الخلافات الخليجية الحادة، لكن ومن منطلق أن الرجل سمسار، لن يعدم حيلة في إيجاد مبررات جديدة لحصد مليارات أخرى. وخلال فترته الأولى، سعى ترامب لإنشاء تكتل خليجي في وجه إيران، وتطبيع العلاقات مع الاحتلال، وسيواصل الضغط تجاه إعطاء دفعة قوية في ملف التطبيع في ولايته الجديدة رغم كل ما جرى من إبادة جماعية في غزة. ترامب يؤمن أيضاً بفكرة الدولار القوي، ولذا سيضغط بكل قوته على أي دولة أو قوى اقتصادية تسعى إلى فك ارتباط عملاتها بالدولار، أو التخلي عن آلية البترودولار في تسعير النفط، بل سيواجه أي تجمع يراه يشكل أي تهديد للعملة الأميركية مثل البريكس أو (آسيان)، أو دخول الصين في تحالف مع روسيا أو الهند وروسيا.

ترامب يرى أيضاً أن جزءاً من التضخم داخل الولايات المتحدة سببه زيادة سعر النفط ومشتقات الوقود في أسواق العالم، ولذا سيضغط بكل قوته على الدول الخليجية لخفض السعر، مع فرض مزيد من العقوبات بحق قطاع النفط والغاز الروسي، وتهديد «أوبك+»، كما أنه سيعيد فتح حروبه التجارية الشرسة ضد الصين، ولذا سيضغط على دول الخليج أيضاً لتقليص علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع بكين وروسيا.

ترامب تاجر لا خطوط حمراء لديه لحصد الصفقات، لا يهتم كثيراً بقضايا الحريات وحقوق الإنسان، ويركز في الأساس على قضايا التجارة والاستثمار ويعلي المصلحة الاقتصادية فوق كل اعتبار، وهي نقطة في مصلحة بعض الأنظمة المستبدة في المنطقة والتي قد ترى أن عودته إلى سدة الحكم تصب في مصلحة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج، لأنه يلجم إيران والثورات الشعبية.

## ارتفاع مؤشر غلاء المعيشة في فلسطين خلال يونيو

رام الله ـ **العربي الجديد**

قال الجهاز المركزي للإحصاء في فلسطين، إن الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين سجل ارتفاعاً نسبته 0,83% خلال شهر يونيو/حزيران 2024 مقارنة مع شهر مايو/ أيار 2024، بواقع 1,91% في قطاع غزة، رغم انخفاض الرقم بمقدار 0,16% في القدس، وبمقدار 0,10% في الضفة. وأوضح الإحصاء، في بيان صحافي، أمس الأحد، أن مؤشر غلاء المعيشة لقطاع غزة سجل ارتفاعاً حاداً بنسبة 247% منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023 وحتى نهاية شهر يونيو، نتيجة عدوان الاحتلال المستمر على القطاع، مع استقرار المؤشر في الضفة للفترة نفسها. ونتج ارتفاع الأسعار في فلسطين عن ارتفاع أسعار الفواكه الطازجة بنسبة 6,84%، والزيوت النباتية بنسبة 1,80%، والمحروقات السائلة المستخدمة وقوداً للسيارات «الديزل» بنسبة 1,65%، واللحوم الطازجة بنسبة 0,63%، رغم انخفاض أسعار بدائل السكر وسكريات أخرى بمقدار 41,78%، والخضراوات المجففة بمقدار 37,40%، والبيض بمقدار 33,35%، والبطاطا بمقدار 22,23%، والمحروقات السائلة المستخدمة وقوداً للسيارات «بنزين» بمقدار 21,18%، والبقول المجففة بمقدار 15,28%، والخضراوات الطازجة بمقدار 6,86%. وعند مقارنة الأسعار خلال شهر يونيو 2024 مع شهر يونيو 2023، تشير البيانات إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين بنسبة 54,04%، (بواقع 254,45% في قطاع غزة، و4,31% في القدس، و2,42% في الضفة). وارتفع مؤشر غلاء المعيشة لقطاع غزة، وسجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في قطاع غزة ارتفاعاً نسبته 1,91% خلال شهر يونيو 2024 مقارنة مع شهر مايو/ أيار 2024. ويعود السبب الرئيسي لارتفاع مؤشر غلاء المعيشة في غزة إلى ارتفاع أسعار السلع، ضمن المجموعات الفرعية، ومنها أسطوانة الغاز 12 كغم إلى 850 شيكل، والديزل/1لتر إلى 69 شيكل، والفحم/1كغم إلى 71 شيكل، وغيره.

وسجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في القدس انخفاضاً مقداره 0,16% خلال شهر يونيو 2024 مقارنة مع شهر مايو 2024، نتيجة انخفاض أسعار الخضراوات الطازجة بمقدار 6,90%، والمحروقات السائلة المستخدمة وقوداً للسيارات؛ الديزل بمقدار 4,67%، والبنزين بمقدار 4,34%، كذلك الزيوت النباتية بمقدار 2,71%، رغم ارتفاع أسعار الخضراوات المجففة وغيرها.

مال وناس

# تعافٍ مستحيل... جريمة إسرائيلية للتحكّم في غزة

أصبح أحد أهداف الاحتلال الإسرائيلي الرئيسية هو جعل تعافي غزة وإعادة إعمارها مستحيلين، بهدف تحكّمه في مرحلة ما بعد الحرب وتنفيذ خططه في هذا الشأن

**يوسف أبو وطفة**

يعمل الاحتلال الإسرائيلي منذ الأيام الأولى للعدوان على قطاع غزة في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023 على تعطيل الحركة الاقتصادية وحركة المصانع ومناحي الحياة المختلفة عبر تدمير مختلف القطاعات، وذلك بالتوازي مع القوة النارية المفرطة التي يستخدمها ضد الأعيان المدنية والمواطنين الفلسطينيين. ويسعى الاحتلال إلى استباق مرحلة ما بعد الحرب عبر الإبادة الاقتصادية لغزة، بحيث يجعل إعادة الإعمار والتعافي للقطاع شبه مستحيلة، وبالتالي فرض مطالبه وخططه حول إدارة القطاع.

دمر الاحتلال الإسرائيلي في الأيام الأولى للحرب عدداً كبيراً من المنشآت التجارية، وجرف مساحات زراعية واسعة، بالتزامن مع بداية العملية البرية العسكرية في 27 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وهو ما فاقم من الأوضاع المعيشية والاقتصادية.

وإلى جانب ذلك، انعكست حركة النزوح الكبيرة على مختلف القطاعات، نتيجة للضغط الكبير على المنشآت والبنية التحتية في مناطق وسط وجنوب القطاع، إذ يقدر عدد النازحين حالياً بنحو مليوني نسمة. وتقدر الخسائر الأولية المباشرة للحرب على غزة بنحو 33 مليار دولار، وفقاً لبيانات الجهات الحكومية في غزة التي لم تنته حتى اللحظة من حصر سوى 7% فقط من أضرار حرب الإبادة الإسرائيلية.

تبدو هذه الخسائر نزراً يسيراً من الخسائر العامة التي تكبدها الفلسطينيون في هذه الحرب، ولا سيما في ظل الخسائر البشرية التي تجاوزت 100 ألف بين شهيد وجريح، عدا عن التدمير الممنهج في البنية التحتية. سابقاً كان القطاع مهدداً بالتحول لبقعة جغرافية غير صالحة للعيش بحلول 2020، إلا أن عملية التدمير الحالية للقطاع تجعل منه بيئة طاردة، في ظل التدمير الكبير الذي نفذه الاحتلال على مدار أكثر من 9 أشهر. ولم تقتصر عمليات التدمير على المنشآت الخاصة بالمدنيين أو المؤسسات الخاصة والحكومية فقط، بل دمر الاحتلال 50% من مقدرات وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» منذ بداية الحرب.

### فقدان 200 ألف وظيفة

ووفقاً لتقرير صادر عن البنك الدولي نهاية مايو/أيار الماضي، فإن الاقتصاد الفلسطيني فقد ما يقرب من نصف مليون وظيفة منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2023. يشمل ذلك فقدان ما يُقدَّر بنحو 200 ألف وظيفة في قطاع غزة.

وحسب التقرير، فقد كان نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي عام 2023 نحو 3,360 دولاراً، بانخفاض قدره 12% عن عام 2022. أما بالنسبة لقطاع غزة وحده، فقد حدث تراجع نسبته 28%. ويبلغ نصيب الفرد من الدخل في غزة نحو خُمس مثيله في الضفة الغربية. ومع حالة الصدمة التي واجهت الاقتصاد الفلسطيني في الأشهر الأولى من عام 2024، وحالة الضبابية في المشهد وعدم اليقين بشأن آفاق عام 2024، فمن المتوقع حدوث انكماش اقتصادي آخر يتراوح بين 6,5% و9,6%، بحسب البنك الدولي.

200

وفقاً لتقرير صادر عن البنك الدولي نهاية مايو/ أيار الماضي، فإن الاقتصاد الفلسطيني فقد ما يقرب من نصف مليون وظيفة منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023. يشمل ذلك فقدان ما يُقدَّر بنحو 200 ألف وظيفة في قطاع غزة.

### خسائر مباشرة

في الأثناء، يؤكد مدير عام المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، إسماعيل الثوابتة، أن إجمالي الخسائر الموثقة هي خسائر مباشرة لا تشمل الخسائر غير المباشرة، حيث أحدثت الحرب أضراراً كبيرة في القطاع الاقتصادي الحيوي الذي يعتمد عليه الفلسطينيون بشكل كبير. ويقول الثوابتة لـ«العربي الجديد» إن القطاع المنزلي الذي يضم الخسائر التي لحقت بالقطاعات المنزلية بما في ذلك استهداف وقصف وهدم 305 آلاف وحدة سكنية بإجمالي خسائر يصل إلى 18,5 مليار دولار.

وحسب رئيس المكتب الإعلامي الحكومي، فإن القطاع الصناعي تضرر هو الآخر بشكل يشمل توقف تشغيل الآلات والمعدات اللازمة لعملية الإنتاج، مثل المصانع والمعامل وورش العمل، وبالتالي أحدث أزمة صناعية ونقصاً حاداً في السوق المحلي ومستلزمات المواطنين. والتقدير الأولي والمبدئي لخسائر هذا القطاع نحو 1,125 مليار دولار.

ووفق الثوابتة، فإن القطاعات الحكومية والتجارية تضررت هي الأخرى، إلى جانب القطاع الزراعي الذي يؤمن الغذاء لنحو 2,4 مليون نسمة، يعيشون في جميع المحافظات في غزة، بنسبة أضرار تصل إلى 1,5 مليار دولار. ويلفت إلى أن القطاع التعليمي بمختلف أقسامه تضرر هو الآخر بنسبة 1,9 مليار دولار، عدا عن خسائر القطاع الإعلامي المتضرر بنحو 400 مليون دولار، إلى جانب قطاع الاتصالات بنحو 1,5 مليار دولار، وقطاع النقل والمواصلات بنحو 1,2 مليار دولار، مع خسائر لقطاع الكهرباء بنحو 300 مليون دولار، والقطاع الخدمي والبلديات بنحو 3,1 مليارات دولار.

ويشدد المسؤول الحكومي على أن الاحتلال يسعى من وراء هذه الأضرار الضخمة وغير المسبوقة لجعل القطاع غير صالح للعيش، والفتك بمختلف مقومات الحياة فيه.

### جمود اقتصادي

وكان الباحث في الشأن الاقتصادي، أسامة نوفل، قد قال لـ«العربي الجديد» قبل استشهاده قبل عدة أيام، إن «جميع النشاطات الاقتصادية توقفت في القطاع باستثناء بعض الأنشطة المحدودة التي تقوم على التجارة الداخلية، واستيراد البضائع من الضفة والداخل المحتل». وأضاف أن هناك شللاً على الصعيد الاقتصادي، بخاصة القطاع الزراعي، بسبب توقف عجلة الإنتاج، وصعوبة وصول المزارعين إلى أراضيهم، عدا عن الشلل في قطاع الطاقة بشكل تام. وأشار إلى أن القطاع الصناعي دمّر بشكل كامل، حيث لا يوجد أي مصنع يعمل منذ 10 أشهر بمعنى أن الاستهداف ليس موجهاً للإنسان فقط، وإنما للقطاعات، والاحتلال دمر القطاعات الإنتاجية الإنشائية والسياحية. وقدر الشهيد نوفل حجم الفاقد في الناتج الإجمالي بأكثر من 98%، وهو ما يجعل فرصة استئناف النشاط الاقتصادي على المدى القريب والمتوسط صعبة في ظل تقديرات البنك الدولي بأن القطاع يحتاج 14 عاماً للعودة لما كان عليه وهو نذير شؤم. ولفت إلى أن معدل النمو الاقتصادي وصل إلى 3% قبل الحرب، في الوقت الذي وصلت فيه معدلات دورة الأعمال إلى نسب غير مسبوقة في تاريخ القطاع، حيث بلغت 80 نقطة بالسالب، وهي مؤشرات خطيرة. كذلك، قال نوفل إن نسبة البطالة تجاوزت 90% في الوقت الذي بلغت فيه نسبة انعدام الأمن الغذائي 97%، عدا عن ارتفاع الفقر لأكثر من 85% في صفوف الفلسطينيين بالقطاع. ولفت إلى أن القطاع الوحيد الذي يعمل في الفترة الحالية هو التجارة الداخلية بالإضافة للخارجية من خلال الاستيراد، إذ كان في السابق يصل إلى 15% فيما لا تتجاوز النسبة خلال الفترة الراهنة 3% فقط.

فلسطينية أمام مبنى مدمر لوكالة أونروا غربي مدينة غزة، 12 يوليو 2024 (عصر القطّاع/فرانس برس)

اليمن

# الحرب تضاعف تكاليف النقل

تعز ـ **فخر العزب**

تسببت الحرب التي يشهدها اليمن منذ تسع سنوات في ارتفاع مهول في تكاليف وأجور النقل، حيث وصلت نسبة الارتفاع إلى ما يقارب 800%، ما ساهم في انحسار عدد المسافرين بين المدن بسبب ارتفاع التكاليف، كما أثرت الحرب وتداعياتها على ارتفاع تكاليف نقل البضائع، ما أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار المواد التموينية والغذائية والاستهلاكية. أسباب عدة ساهمت في ارتفاع تكاليف النقل، أبرزها الارتفاع المهول في أسعار الوقود والمشتقات النفطية، حيث كان سعر لتر البنزين 140 ريالاً في 2015، لكنه وصل الآن إلى 1500 ريال في مناطق الشرعية (الدولار = 1850 ريالاً في عدن) فيما وصل سعر اللتر في مناطق سيطرة الحوثيين إلى 500 ريال (الدولار = 535 ريالاً في مناطق سيطرة الحوثيين).

هذا الارتفاع المهول في أسعار المشتقات النفطية رافقه قطع الطرقات الرئيسية بين المدن، ما جعل الأهالي يضطرون إلى عبور طرق فرعية بديلة ووعرة، وضاعف هذا الأمر من طول المسافة، ومشقة السفر فيها، وبالتالي زيادة أجرة السفر وارتفاع تكاليف النقل. المواطن سعيد عبده، قال لـ«العربي الجديد»، «في عام 2015 سافرت من تعز إلى صنعاء، وكانت أجرة الراكب 3 آلاف ريال، ولكني فوجئت الآن حين سافرت أن الأجرة بلغت 28 ألف ريال، وهو سبب كاف لعدم السفر إلا للضرورة القصوى، خاصة أن هذا الارتفاع المهول لم ترافقه أي زيادة في الرواتب والأجور، خاصة في القطاع العام».

سائق سيارة نقل، وليد العزي، قال لـ«العربي الجديد»، «إن أجور نقل السيارة المحملة بمواد البناء من مدينة تعز إلى ريف المحافظة كان 30 ألف ريال في عام 2015، لكن الحرب رفعت أسعار البنزول والمشتقات النفطية عدة أضعاف، وحالياً تبلغ أجور النقل 180 ألف ريال».

ويضيف العزي: «هذا الارتفاع الكبير في الأسعار وأجور النقل تسبب في حالة من الركود في قطاع العقارات، حيث صار الموظف الحكومي عاجزاً تماماً عن البناء، وهذا أثر سلباً على عملنا؛ حيث اضطررنا للبحث عن أعمال أخرى من أجل توفير لقمة العيش».

محافظة تعز كانت الأكثر تضرراً؛ حيث أطبق الحوثيون عليها حصاراً خانقاً من جميع الجهات، وطريق هيجة العبد طويل ووعر يتسبب في حوادث مرورية بشكل شبه يومي، ويمثل معاناة للسائقين، خاصة شائقي الشاحنات الكبيرة، بالإضافة إلى أنه يحتاج إلى سبع ساعات للسيارات العادية وحوالي 15 ساعة للشاحنات والمقطورات، فيما كان الطريق الرئيسي الذي يربط تعز بعدن يمتد لساعتين فقط. ومع ذلك يبقى طريق هيجة العبد هو الوحيد الذي يمد مدينة تعز باحتياجاتها من المواد الغذائية والتموينية والمشتقات النفطية والأدوية، لكنه ساهم في ارتفاع تكاليف النقل عدة أضعاف، ما انعكس سلباً على أسعار المواد الغذائية والمشتقات النفطية. سائق شاحنة، ضيف الله الشيباني، قال لـ«العربي الجديد»، «بفعل الحصار الذي فرضه الحوثيون على تعز لجأنا إلى طريق سوى هيجة العبد لنقل البضائع من عدن إلى تعز، وهناك جزء من الطريق غير معبد، وهو طريق السائلة في مديرية المقاطرة بمحافظة لحج، كما أن هيجة العبد شديدة الوعورة وتؤدي غالباً إلى تعطل الشاحنات أو انقلابها، وهذا يضاعف علينا تكاليف إصلاح الأعطال التي نتعرض لها بشكل دائم». وتابع الشيباني: «أضف لذلك أننا نحتاج أحياناً إلى يوم كامل لإيصال الشحنة من عدن إلى تعز، في ظل ارتفاع البنزول وزيادة استخدامه نتيجة طول الطريق ووعورتها، كما أن الأولوية العسكرية وضعت العديد من النقاط التي تفرض جبايات مالية غير قانونية، وكل هذه العوامل تسببت في ارتفاع تكاليف النقل عشرة أضعاف عما كانت عليه قبل الحرب».

صعوبات كبيرة يواجهها المواطنون في التنقل (محمد الوافي/ الأناضول)

## أخبار العرب

### قطر: ضوابط جديدة لشراء الشركات أسهمها

أصدرت هيئة قطر للأسواق المالية، أمس الأحد، ضوابط جديدة لشراء الشركة أسهمها بقصد البيع؛ وفق بيان. وتأتي هذه الضوابط الجديدة في إطار جهود الهيئة لتطوير سوق رأس المال القطري، وتعزيز ثقة المستثمرين، مع تأكيد الهيئة التزامها بحماية حقوق المستثمرين، وضمان بيئة استثمار عادلة وشفافة.

وتضمن تلك الضوابط إخطار الهيئة والسوق بقرار مجلس الإدارة بشراء نسبة من أسهم الشركة فور صدورها، ويقدم للهيئة الطلب على النموذج المعتمد لذلك.

لشراء نسبة لا تزيد عن 10% من الأسهم المصدرة المدفوعة بالكامل، أو لشراء نسبة التجاوز عن سقف التملك المحدد بنظامها الأساسي.

ويكون ذلك خلال يومين من تاريخ صدور قرار مجلس الإدارة بالموافقة على عملية الشراء، مع إرفاق المستندات المطلوبة من قبل الهيئة؛ لاستكمال الإجراءات. تصدر الهيئة قرارها في الطلب خلال 15 يوماً من تاريخ تقديم الطلب مستوفياً الشروط والمتطلبات، ويعتبر مضي هذه المدة من دون صدور قرار من الهيئة رفضاً ضمنياً للطلب.

### الصناعة تتراجع بمؤشر مسقط

أنهى المؤشر العام لسوق مسقط تعاملات، أمس الأحد، متراجعاً 0,01%، بإقفاله عند مستوى 4699,99 نقطة، خاسراً 0,24 نقطة، مقارنة بمستوياته في جلسة يوم الخميس الماضي. وتأثر المؤشر العام أمس بتراجع مؤشر قطاع الصناعة بنسبة 1,74% مع تقدم سهم الأنوار للسيراميك على المتراجعين بنسبة 10%. وتراجع الملاحن العمانية بنسبة 6,52%.

وعلى الجانب الآخر ارتفع مؤشرا قطاعي الخدمات والمالي، وصعد الأول بنسبة 0,06%؛ مدفوعاً بارتفاع سهم مسندم للطاقة المرتفع بنسبة 4%، وصعد مؤشر القطاع المالي بنسبة 0,02%؛ مع صدارة سهم تأجير للتمويل للرابحين اليوم بنسبة 5,94%، وصعد عمان والإمارات للاستثمار القابضة بنسبة 2,44%.

وتراجع حجم التداولات أمس إلى 6,63 مليون سهم، مقابل 7,55 ملايين سهم بالجلسة السابقة.

# تقارير عربية

مصر

# قطع الأشجار... إزالة غابة لإيواء متضرري نزلة السمان

القاهرة ـ **عادل صبري**

فاجأت وزارة الإسكان المصرية المواطنين بطرح حيّ سكنيّ أقامته على أرض حديقة سوزان مبارك على مساحة 200 فدان، لإيواء المواطنين المتضررين من هدم بيوتهم بمنطقة نزلة السمان السياحية، الملاصقة لأهرامات الجيزة، لبيعه بأسبقية الحجز، وتنظيم مزادات على المحلات التجارية المقامة أسفل العقارات. أزالت هيئة المجتمعات العمرانية الغابة الشجرية وصويات (خيم) إنتاج أشجار التجميل والبساتين، التي أقامتها محافظة الجيزة (غرب القاهرة)، عام 1995، وأنفقت على تشجيرها نحو 150 مليون جنيه على مدار 30 عاماً. الغى مشروع هدم الحديقة خطة مسبقة وضعتها المحافظة لتحويل المتنزه إلى حديقة حيوانات بديلة للحديقة التاريخية بقلب محافظة الجيزة، التي تعرضت للإهمال على مدار العقدين الماضيين.

### طلبات الحجز

بدأت الوزارة بتلقي طلبات الحجز من القادرين على دفع تكلفة الوحدات السكنية، بمقدم حجز 150 ألف جنيه، مع سداد 1000 جنيه كمصروفات لا ترد، وسعر المتر يراوح ما بين 15 ألفاً و16 ألف جنيه. تلزم الحكومة المتقدمين بسداد 20%، فضلاً عن 1% مصاريف إدارية، تدفع عند تسلم الوحدة، مع تسديد باقي الثمن على سبع سنوات بأقساط ربع سنوية متساوية وفقاً للفائدة المحددة من قبل البنك المركزي (الدولار= نحو 48 جنيها).

عدلت وزارة الإسكان اسم المشروع من «نزلة السمان الجديدة» الذي تفقده الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في يوليو/ تموز 2022، ووعد بتوزيعه على أهالي نزلة السمان الذين أزيلت بيوتهم ومحلاتهم، بنزلة السمان القديمة، التي استخدمت في شق طرق وتوسع ميدان «أبو الهول» السياحي، خططت الرئاسة لإزالة باقي بيوت نزلة السمان، على مراحل لضمان توفير مساحات واسعة من الأراضي المحيطة بمنطقة أهرامات الجيزة، تستهدف إزالة البيوت العشوائية وإسطبلات الخيل والجمال، التي تسبب ارتباكاً أمام حركة السائحين، وتطلق روائح كريهة.

منح المتضرر 150 ألف جنيه عن كلّ وحدة سكنية

روجت الرئاسة لمشروع إعادة تخطيط منطقة الأهرامات، ليواكب تنفيذها الانتهاء من المراحل النهائية لافتتاح المتحف المصري الكبير المقام على الجانب الشمالي لمنطقة الأهرامات. فوجئ المتضررون بعد موافقتهم على قرار النقل وهدم منازلهم، بحصول نحو 10% من تعدادهم فقط على مساكن بديلة بمشروع «نزلة السمان الجديدة، وترحيل باقي الحالات إلى منطقة نائية وسط الصحراء، بمدينة حدائق أكتوبر الجديدة، أو منح المتضرر 150 ألف جنيه عن كل وحدة سكنية، ما أغضب باقي المواطنين المطلوب ترحيلهم وامتنعوا عن الخروج من مساكنهم ومحلاتهم.

### إعادة تسمية «نزلة السمان الجديدة»

أعادت هيئة المجتمعات العمرانية تسمية «نزلة السمان الجديدة» إلى «روضة أكتوبر»، الذي تغير مع بدء مرحلة البيع الشهر الجاري، بالمزادات، إلى «فالي تورز» لتعرض بيع 2500 وحدة تراوح مساحة كل منها ما بين 95 متراً و100 متر مربع. برر وزارة الإسكان تحويل مشروع إيواء المتضررين من النقل القسري لمساكنهم، إلى مشروع سكني سياحي، بأن الوحدات أقيمت بموقع متميز يمكن استغلاله بشكل أفضل كوحدات استثمارية، تدرّ عائداً كبيراً، مؤكدة عدم الاحتياج إليه للمتضررين بالمناطق العشوائية بمحافظة الجيزة، ممن ستزال مساكنهم بمناطق نزلة السمان أو جزيرة الوراق بقلب نهر النيل.

يصل سعر الوحدة، التي تطل على منطقة هضبة الأهرام من الناحية الغربية والواقعة على الطريق السياحي الذي يربط بين العاصمة وطرق شمال الصعيد ومحافظتي الفيوم والجيزة، إلى 1,5 مليون جنيه، من دون إضافة الرسوم بنسبة 1,5%

أشجار مقطوعة في أحد شوارع القاهرة (محمد الشاهد/فرانس برس)

السعودية

# القروض الميسّرة تحفز الاقتصاد

**كريم رمضان**

تمكّن الموظف في شركة تقنية بمدينة الرياض، يدعى محمد السعدي، أخيراً من شراء منزل لعائلته الصغيرة، وذلك بعد سنوات من الانتظار، بعد اعتماد تقليص هوامش الفائدة على القروض المصرفية في المملكة. كان السعدي يحلم منذ فترة بشراء منزل لعائلته الصغيرة، لكن أسعار الفائدة المرتفعة كانت تقف حائلاً دون تحقيق حلمه، في مشهد يعكس واقع آلاف السعوديين الذين قد يستفيدون من التغيير الجاري في السياسة المصرفية.

ووفقاً لتقرير صادر عن مؤسسة النقد العربي السعودي في مايو/أيار 2024، فإن حجم القروض العقارية للأفراد قد ارتفع بنسبة 15% خلال الربع الأول من عام 2024 مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. وفي هذا السياق، أفادت مصادر مطلعة لـ«العربي الجديد» أن قرار تقليص هوامش الفائدة جاء نتيجة سلسلة من المشاورات بين البنك المركزي السعودي وكبرى المؤسسات المالية في المملكة، وأشارت إلى أن هذه الخطوة تهدف إلى تحفيز النمو الاقتصادي، وزيادة القدرة الشرائية للمواطنين، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية العالمية. ولفتت المصادر، التي رفضت ذكر اسمها، رؤية المملكة 2030 التي تستهدف رفع نسبة تملك المواطنين للمساكن إلى 70% بحلول عام 2030. وحسب إفادة خبيرين لـ«العربي الجديد»، فإن تقليص هوامش الفائدة سيكون له تأثير واسع النطاق على الاقتصاد السعودي، وهو ما أبدته دراسة نشرتها غرفة الرياض التجارية في يونيو/حزيران الماضي، مشيرة إلى أن خفض أسعار الفائدة بنسبة 1% يمكن أن يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 0,5% و1% خلال العام التالي.

### إيجابيات وسلبيات

يؤكد الاستشاري الاقتصادي بمكتب استشارات في لندن، علي متولي، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، أن تقليص هوامش الفائدة يحمل في طياته آثاراً متعددة على الاقتصاد السعودي، حيث يؤدي إلى تخفيض تكاليف الاقتراض، ما يزيد الطلب على القروض ويجعلها في متناول شريحة أكبر من المقترضين.

ونتيجة لهذا التغيير، ترتفع احتمالية زيادة الاقتراض من الشركات والمستهلكين مع تقليص هوامش الفائدة، وفقاً لمتولي، مشيراً إلى أن هذا التوجه قد يؤدي إلى منافسة أكبر بين البنوك للاستحواذ على حصة أكبر في السوق، من خلال تقديم شروط أفضل للمقترضين. وعلى المستوى الاقتصادي الأوسع، تعتبر الزيادة في الاقتراض من القطاع الخاص والمستهلكين في الغالب مؤشراً إيجابياً على مستوى الاقتصاد الكلي، بحسب متولي، الذي نوه بأن الشركات تقترض للتوسع والاستثمار في تطوير منتجاتها أو ينتج عنه نمو في الاقتصاد، كما أن اقتراض المستهلكين لشراء منازل أو سيارات يؤدي إلى زيادة النشاط التجاري والاقتصادي، مما يحفز النمو بشكل عام.

لكن رغم هذه الآثار الإيجابية، يشير متولي إلى وجود تحديات محتملة، فتقليص هوامش الفائدة يضع ضغطاً على ربحية البنوك السعودية، محذراً من زيادة في حجم القروض المتعثرة إذا لم تجر إدارة تقليص هامش الفائدة على الاقتراض بشكل يمكن أن يؤدي إلى زيادة في التضخم وتسهيل شراء السلع المعمرة والمكلفة بالتقسيط، حسب يوسف.

## نفط عراقي إلى الأردن

قال وزير الطاقة والثروة المعدنية الأردني، صالح الخرابشة، إنه جرت مخاطبة الجانب العراقي لتجديد مذكرة تفاهم استيراد النفط الخام من الجانب العراقي. وبين أن واردات المملكة من النفط العراقي بلغت خلال الفترة من 4 مايو/ أيار 2023 ولغاية 30 يونيو/حزيران الماضي حوالي خمسة ملايين برميل محملة من موقع مستودع كركوك الحديث في العراق إلى موقع مصفاة البترول الأردنية الزرقاء، وبواسطة صهاريج عراقية وأردنية. وأكد الخرابشة أن عملية استيراد النفط الخام العراقي تأتي تنفيذاً لمذكرة التفاهم لتجهيز النفط الخام الموقعة بين حكومتي العراق والأردن يوم 4 مايو 2023 وبموجبها يشتري الجانب الأردني النفط الخام العراقي (نفط خام كركوك) على أساس معدل خام نفط برنت الشهري ناقصاً 16 دولاراً للبرميل.

## أخبار العالم

### سعر السيارات الكورية إلى مستوى قياسي

أظهرت بيانات أمس الأحد أن متوسط سعر السيارات الكورية الجنوبية التي شُحنت إلى الخارج، وصل إلى مستوى قياسي جديد في النصف الأول من عام 2024، وذلك في أعقاب الطلب المتزايد على الطرز المتميزة. ووفقاً للبيانات التي جمعتها الجمعية الكورية للسيارات والتنقل، بلغ متوسط سعر صادرات السيارات 25,224 دولاراً خلال الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى يونيو/ حزيران، بزيادة قدرها 0,5% عن 25,079 دولاراً قبل عام. وجاءت هذه الزيادة وسط تزايد الطلب على الطرز الصديقة للبيئة، فضلاً عن سيارات الدفع الرباعي والسيارات التجارية، والتي عادة ما تأتي بأسعار أعلى. وفي الوقت نفسه، بلغت القيمة الإجمالية لصادرات السيارات 37 مليار دولار في النصف الأول من هذا العام، بزيادة قدرها 3,9% عن الفترة نفسها من العام الماضي.

### انتعاش قطاع الطيران الصيني

أظهرت أحدث البيانات الصادرة عن الهيئة الوطنية للطيران المدني تسجيل قطاع الطيران الصيني ما يقرب من 350 مليون رحلة ركاب في النصف الأول من عام 2024، ما يمثل زيادة بنسبة 23,5% على أساس سنوي. ومن الإجمالي، سجلت الخطوط الداخلية 320 مليون رحلة ركاب، بزيادة 16,4% على أساس سنوي؛ كما سجلت الخطوط الدولية أكثر من 29,67 مليون رحلة ركاب، بزيادة 254,4% على أساس سنوي، وفقاً للبيانات. وأوضحت البيانات أن حجم نقل البضائع في سوق الطيران المدني تجاوز 4,17 ملايين طن في الفترة نفسها، بزيادة 27,4% على أساس سنوي. وارتفع حجم نقل البضائع على الخطوط المحلية والخطوط الدولية بنسبتي 23,2% و34,3% على أساس سنوي على التوالي.

أسواق عالمية

يعاني الاقتصاد الألماني من نقص ملحوظ في العمالة الماهرة، سيفقد الاقتصاد قدرة إنتاجية بقيمة 49 مليار يورو. ووفق بيانات، فإن هناك نحو 1,57 مليون وظيفة شاغرة

# أزمة العمالة الماهرة في ألمانيا

## الشركات تبحث عن 1,5 مليون وظيفة والخسارة 49 مليار يورو

برلين ـ **شادي عاكوم**

لا يزال نقص العمالة الماهرة يمثل مشكلة رئيسية للشركات في ألمانيا، ما يعيق تطوير وتوسيع أعمالها، ويؤثر بدوره على العديد من القطاعات الاقتصادية المنتجة في البلاد، ولا توجد في الأفق حاليا نهاية متوقعة لهذا الواقع ينتج عنه تعاف اقتصادي مريح، في دولة تعتبر صاحبة أكبر اقتصاد في أوروبا وقاطرة للاتحاد الأوروبي.

أبرزت دراسة لمعهد الاقتصاد الألماني أخيرا، أن النقص المتزايد في اليد العاملة الماهرة في العديد من القطاعات، أكان في مجالات الإدارة والهندسة الصناعية الميكانيكية والطب والرعاية الصحية ومقدمي الخدمات والفنيين والحرفيين أو التعليم، يؤدي إلى تباطؤ الاقتصاد الألماني. وبحسب الدراسة التي احتسبت الإنتاج المحتمل باستخدام النموذج الاقتصادي العالمي، انه وخلال العام الماضي وصل عدد العمالة في ألمانيا إلى حدود 45,9 مليون شخص، أي أكثر من أي وقت مضى، ورغم ذلك كان هناك نقص بحوالي 573 ألف وظيفة. وعليه، فان هذا النقص سيفقد الاقتصاد الألماني قدرة إنتاجية بقيمة 49 مليار يورو. وذكر موقع فرانكفورتر روندشاو، أن تراجع أعمال الشركات يؤثر بشكل خاص سلبا على شركات المحاماة ومستشاري الضرائب ومدققي الحسابات. كما بيّنت صحيفة بيلد أن هناك حوالي 1,57 مليون وظيفة شاغرة في البلاد، بينها 700 ألف مسجلة لدى وكالة التوظيف الفيدرالية. علاوة على ذلك، أشار المعهد إلى أنه مع تقاعد الموظفين في السنوات المقبلة، من المرجح أن تتسع فجوة المهارات بشكل أكبر، وهذا ما يزيد أيضا من إمكانات الإنتاج المفقودة، وسترتفع تكاليف النقص في العمالة الماهرة إلى 74 مليار يورو في عام 2027.

### العمالة الماهرة وفرصة التحول

وعما إذا كانت إمكانية التعويض في نقص العمالة الماهرة في ألمانيا تشكل قنبلة موقوتة أم فرصة تحوّل، يفيد الدكتور الجامعي فضل الله العميري، في حديث مع «العربي الجديد»، أن التحديات كبيرة، والنقص ليس بظاهرة مؤقتة، تتحول تدريجيا إلى أزمة خطيرة بفعل تقلص الكوادر المؤهلة، مبرزا أن أحد الأسباب الرئيسية للنقص هو التغير الديموغرافي، إذ تمر ألمانيا بمرحلة يشيخ فيها السكان وتتبدل فيها النسبة بين العاملين والمتقاعدين، وثمة عامل آخر وهو الفجوة التعليمية، لافتا إلى أن الأرقام تفيد بترك أكثر من 25 ألف شخص مقاعد الدراسة سنويا، على الرغم من أن البلاد معروفة بالتعليم عالي الجودة.

وبحسب العميري، فإن الأزمة تثبت أيضا أن هناك ثغرة كبيرة بين المهارات المكتسبة ومتطلبات سوق العمل، وهذا ينطبق على كل من التدريب المهني والتدريب الأكاديمي، ناهيك عن أن الرقمنة والتقدم التكنولوجي يتطلبان التدريب المستمر وتكييف المهارات من أجل تلبية متطلبات عالم العمل الحديث. وعلى السياسيين الوقوف أمام هذه التحديات واتخاذ تدابير مختلفة، مثل المبادرات الرامية إلى تعزيز التدريب وورش العمل من أجل تحسين مؤهلات الموظفين، والاستفادة من قدرات فئات أخرى لمكافحة النقص في العمالة الماهرة، وكل ذلك يتيح الاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات سوق العمل. بحسب تعبير العميري. وفي هذا الصدد، أفاد العميري بأن أغلبية المتخصصين الواصلين بطاولهم الغبن وروتابهم لا تتناسب مع قدراتهم المهنية، والحجة دائما أنهم يفتقرون إلى الخبرات اللازمة ومستوى اللغة والتمرس في العمل، مع وعود برفع معاشاتهم مستقبلا، على الرغم من أنهم خريجو جامعات مرموقة ويتسلحون بالخبرة في مجال العمل.

ووفق بيانات صحيفة بيلد واسعة الانتشار، فإنه وحتى شهر مايو/أيار 2024، كان هناك نحو 2,7 مليون شخص عاطلين عن العمل، أي بزيادة 172 ألفا عما كانت عليه في نفس الشهر في عام 2023. وبخصوص تقليص الفجوة في المهارات والحاجة إلى العمالة الماهرة من الخارج، أفاد العميري بأنه يمكن للشركات الاستفادة من التعديلات القانونية المستحدثة على قانون الهجرة الجديد لجلب المتخصصين إلى ألمانيا، ولكن في ظروف عادلة وجيدة، لكي يقدموا مساهمة دائمة ومنتجة، وبدلا من أن يقرروا المغادرة إلى دول أخرى محيطة وبشكل خاص البلدان الإسكندنافية، حيث المعاشات أعلى والضرائب أقل.

ويشدد في حديثه لـ«العربي الجديد» على أنه يجب أن يتوازى الأمر مع خطوات عملية من الجهات الدبلوماسية والقنصلية والدفع للتسريع بإجراءات التأشيرات، لأن هناك فترات انتظار طويلة وغير منطقية، والكثير من المتقدمين يخسرون الوظيفة بفعل المماطلة، وأغلبيتهم من الأطباء والممرضين والمهندسين من أصحاب الكفاءات والخبرات في مجالاتهم، فضلا عن الحد من البيروقراطية بخصوص المعاملات المتعلقة بالاعتراف والمصادقات على الشهادات العليا للأجانب.

### حزمة شاملة للاقتصاد الألماني الضعيف

تعمل الحكومة الفيدرالية على تقديم حزمة شاملة لتحفيز الاقتصاد الألماني وزيادة النمو في وقت مبكر من العام المقبل، لا سيما وأن التوقعات تفيد حاليا بأنه لن يتجاوز 1% في عام 2025، وهناك خشية من أن تتخلف ألمانيا عن الدول الصناعية الأخرى. وفي هذا السياق، ووفق شبكة إيه ار دي الإخبارية، لدى وزير المالية الاتحادي والمنتمي إلى الحزب الليبرالي الحر، كريستيان ليندنر، خطة مؤلفة من 12 نقطة لتحقيق «تحول اقتصادي»، ويعمل على إنجازها في الفترة القريبة المقبلة، بينها تخفيض الضرائب وعدم تقديم فوائد اجتماعية جديدة، لكن الخطة لاقت أولا بعض الرفض من المستشار أولاف شولتز من دون إهمالها نهائيا، وعلى ما يبدو فإن التوجه لدى الأخير للقيام بشيء ما بشأن الضرائب، وتطبيق نقاط أساسية أخرى بينها ما يسمى بقانون فرص النمو، وتقديم بعض الحوافز للموظفين القريبين من سن التقاعد للبقاء في العمل بغية مواجهة نقص العمالة، والحد من البيروقراطية.

وفي خضم ذلك، أثير قبل أيام في الوسط السياسي جدل حول الطرح الحكومي بتقديم إعفاءات ضريبية ما بين 10 و30% للعاملين المهرة الواصلين من الخارج خلال أول 3 سنوات من إقامتهم في البلاد، ومن منطلق أن ترتيبات استقرارهم في البلاد ظروف عادلة وجيدة، لكي يقدموا مساهمة دائمة ومنتجة، وبدلا من أن يقرروا المغادرة إلى دول أخرى محيطة وبشكل خاص البلدان الإسكندنافية، حيث المعاشات أعلى والضرائب أقل.

ويشدد في حديثه لـ«العربي الجديد» على أنه يجب أن يتوازى الأمر مع خطوات عملية من الجهات الدبلوماسية والقنصلية والدفع للتسريع بإجراءات التأشيرات، لأن هناك فترات انتظار طويلة وغير منطقية، والكثير من المتقدمين يخسرون الوظيفة بفعل المماطلة، وأغلبيتهم من الأطباء والممرضين

عمال يعملون في مصنع فولكسفاغن في زفيكاو (ألمانيا) 4 يوليو 2024 (أوزير تورك بكيل/ فرانس برس)

**ارتفاع تكاليف النقص في العمالة الماهرة إلى 74 مليار يورو في 2027**

## اكثر الوظائف المطلوبة

من اكثر المهن المطلوبة في ألمانيا، الأطباء والعلماء والطيارون والباحثون ومديرو الشركات والمهندسون الصناعيون واختصاصيو الصحة العقلية، وكذلك اختصاصيو الهندسة الهيكلية والهندسة الكهربائية وعلوم البيانات وهندسة علوم الحاسوب وصناعة المحتوى الرقمي التعليمي وهندسة السيارات وتكنولوجيا المعلومات والتسويق الرقمي والذكاء الاصطناعي، فضلا عن العاملين في مجالات التطوير والتواصل.

# روسيا تدعم إيراداتها النفطية بطفرة الصادرات إلى الهند

نجحت روسيا في استبدال السوق الآسيوية بسوق النفط الأوروبية بصفتها اهم وجهة لصادرات النفط ، لتتجاوز إيرادات الطاقة نحو 65 مليار دولار في النصف الاول من العام

موسكو ـ **رامي القليوبي**

على الرغم مما جرى تداوله على نطاق واسع حول مواجهة روسيا صعوبات في الاستفادة من العوائد التي تجنيها عن صادراتها النفطية إلى الهند بسبب تطبيق السقوف الآسيوية بسوق النفط الأوروبية بوصفها اهم وجهة لصادرات النفط، لافتاً إلى أنّ الإمدادات الروسية ساهمت كثيراً في تطوير قطاع المصافي في الهند.

ويقول ميتراخوفيتش في حديث لـ«العربي الجديد»: «تواصل الشراكة الروسية الهندية تطورها رغم الظروف الدولية الصعبة على خلفية الأزمة الأوكرانية، وتأتي تجارة النفط على راس هذه الشراكة، إذ جرى تحويل وجهة صادرات النفط الروسي المنقول بحراً من أوروبا إلى الصين والهند». ويقلل الخبير الروسي من أهمية المزاعم الغربية أن روسيا عاجزة عن تحصيل قيمة نفطها بسبب إجراء الحسابات بالروبية الهندية، مضيفاً: «أعتقد أن الوضع أفضل بكثير مما يُروَّج له، لأن الشركات الروسية ما كان لها أن تواصل الإمدادات ودفع الضرائب عن قيمتها ما لم تحصل عليها. صحيح أن تحويل المبالغ بالروبية إلى عملات أخرى يتطلب وقتاً ودفعاً للعمولات، ولكن لا مجال للحديث عن تعطلها». ويلفت إلى إمكانية استخدام المبالغ بالروبية للاستثمار في الهند قائلاً: «تستثمر الشركات الروسية في المصافي ومحطات الوقود الهندية، وتشارك بذلك فعلياً في إعادة تصدير منتجات النفط». ومع ذلك، أخذت الطفرة في إمدادات النفط الروسي إلى الهند بالتوازن في التجارة البينية، إذ بلغت الصادرات الهندية إلى روسيا أربعة مليارات دولار فقط في العام الماضي، في حين تتناهز الواردات 60 ملياراً، وفق ما كشف عنه النائب الأول لوزير الخارجية الهندي فيناي كفاترا عشية زيارة مودي. ومن اللافت أن مودي اختار موسكو أول وجهة خارجية له بعد فوز حزبه بالانتخابات التشريعية الهندية في يونيو/حزيران الماضي، ما مكنه من تولي رئاسة الحكومة للمرة الثالثة على التوالي. وفي بيان مشترك صدر في ختام القمة الروسية الهندية بدورتها الـ22، شدد مودي والرئيس الروسي فلاديمير بوتين على مساهمة الاتصالات المنتظمة، بما في ذلك في إطار الرئاسة الهندية في منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة الدول الـ20 في عام 2023 والرئاسة الروسية في مجموعة «بريكس» في عام 2024، في مواصلة تعميق الشراكة الثنائية المتنامية. وخلال الزيارة، حدد زعيما روسيا والهند، بوتين ومودي، هدفاً في إطار التعاون الثنائي يتمثل في رفع قيمة التبادل التجاري إلى 100 مليار دولار بين البلدين بحلول عام 2030، بحسب مكسيم أوريشكين، مساعد الرئيس الروسي.

دعما مهما للميزانية الروسية من النقد الأجنبي، إذ تشير بيانات وزارة المالية الروسية عن النصف الأول من العام الحالي إلى أن عوائد النفط والغاز بلغت نحو 5,7 تريليونات روبل (حوالي 65 مليار دولار وفقاً لسعر الصرف الحالي) بزيادة نسبتها 68,5 في المائة مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي. وأشارت الوزارة، في تقرير صدر قبل أيام، إلى أن تزايد الإيرادات المحققة في النصف الأول من العام الجاري بمقدار 700 مليار روبل عن المستوى المتوقع سابقاً يعود إلى حد كبير لارتفاع أسعار النفط الروسي من ماركة يورالس وبيعه بسعر أعلى من السقف الذي حدده الغرب عند 60 دولاراً للبرميل.

ويشير الخبير في المعهد المالي التابع للحكومة الروسية ستانيسلاف ميتراخوفيتش إلى أن روسيا نجحت في استبدال السوق الآسيوية بسوق النفط الأوروبية بوصفها أهم وجهة لصادرات النفط، لافتاً إلى أنّ الإمدادات الروسية ساهمت كثيراً في تطوير قطاع المصافي في الهند.

ويقول ميتراخوفيتش في حديث لـ«العربي الجديد»: «تواصل الشراكة الروسية الهندية تطورها رغم الظروف الدولية الصعبة على خلفية الأزمة الأوكرانية، وتأتي تجارة النفط على راس هذه الشراكة، إذ جرى تحويل وجهة صادرات النفط الروسي المنقول بحراً من أوروبا إلى الصين والهند». ويقلل الخبير الروسي من أهمية المزاعم الغربية أن روسيا

**إيرادات الطاقة تبلغ نحو 65 مليار دولار في النصف الاول**

لقاء بوتين ومودي في موسكو، 9 يوليو 2024 (Getty)

# بيتكوين تصعد 4% بسبب ترامب

نيويورك ـ **العربي الجديد**

صعدت أسعار العملة المشفرة الأبرز بيتكوين في التعاملات المبكرة، أمس الأحد، بنسبة 4,01%، أو بقيمة 2390 دولاراً إلى 60 ألفاً و621 دولاراً، مقارنة بإغلاق جلسة السبت، بعد إعلان محاولة اغتيال المرشح الجمهوري لانتخابات الرئاسة الأميركية المقبلة دونالد ترامب، المؤيد بشدة للعملات الرقمية. ووفق عاملين في سوق العملات الرقمية، ارتفع سعر بيتكوين إلى أكثر من 60 ألف دولار، بعد رد فعل ترامب الذي أظهر تحدياً لمحاولة اغتياله، ما أثار تكهنات بأن الحادث سيزيد من فرص فوزه بالانتخابات الرئاسية.

وتأتي القفزة في الوقت الذي أظهر تقرير صادر عن شركة أبحاث بلوكتشين TRM Labs أن القراصنة ضاعفوا غنائمهم من العملات المشفرة في النصف الأول من العام 2024. وبحسب التقرير، فإن القراصنة نهبوا عملات مشفرة بقيمة 1,38 مليار دولار بين الأول من يناير/كانون الثاني و24 يونيو، وهو أكثر من ضعف المبلغ الذي بلغ 657 مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي. وأعلن ترامب في يونيو/حزيران الماضي دعمه العملات الرقمية خلال لقائه عدداً من ممثلي شركات تعدين بيتكوين. حضر اللقاء، الذي عُقد في منتجع مارالاغو بولاية فلوريدا، مانيو شولتز، الرئيس التنفيذي لشركة كلين سبارك، وقال إن ترامب أخبر الحضور بأنه «يحب العملات المشفرة وبفهمها»، وفق ما نقلته بلومبيرغ. وأوضح شولتز، في تصريحاته للوكالة، أن ترامب تعهد بالدفاع عن القائمين بالتعدين حال عودته إلى البيت الأبيض، مشيداً بدورهم في المساعدة على استقرار إمدادات شبكات الطاقة. وأضاف: «التقيت للتو شخصاً من أشد المعجبين ببيتكوين، ويحب ما نقوم به في «كلين سبارك» في جورجيا وميسيسيبي ووايومنغ». وفي منشور عبر منصة التواصل الاجتماعي التابعة له «تروث سوشيال»، قال ترامب إن تعدين بيتكوين قد يكون خط الدفاع الأخير لأميركا ضد العملات الرقمية للبنوك المركزية.

**سرقة للعملات المشفرة تتجاوز مليار دولار في ستة أشهر**

وجاء الاجتماع في وقت قامت فيه إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن والمشرعون الديمقراطيون بتكثيف التدقيق بشأن التأثير البيئي لتعدين بيتكوين. ويشير موقف ترامب الاستباقي، بما في ذلك قبول التبرعات للحملة الانتخابية بعملة بيتكوين، إلى تحول محتمل في الديناميكيات السياسية التي يمكن أن تؤثر في مسار صناعة العملات المشفرة.

وفي مارس/آذار الماضي، كسر سعر بيتكوين حاجز 71 ألف دولار في أعلى سعر قياسي على الإطلاق، صعوداً من 67,8 ألف دولار، وهو السعر القياسي الذي حافظ على مكانته منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2021، ما رفع توقعات الأسواق حينها بوصول بيتكوين إلى مستوى 100 ألف دولار بحلول نهاية العام الجاري، وسط زيادة حادة في الطلب مدفوعة بطفرة سعر جديد غير مسبوق. لا أن العملات المشفرة، وبصدارة بيتكوين، بدأت رحلة تراجع منذ مايو/أيار الماضي.

ترامب بعد إطلاق نار في مؤتمر انتخابي في بنسلفانيا يوم 13 يوليو 2024 (Getty)

رؤية

# التعافي الاقتصادي في اليمن

**مطهر عبد العزيز العباسي**

بالمفهوم الاقتصادي تأتي مرحلة التعافي بعد حالة الركود، فاليمن، خلال فترة الحرب دخل في حالة ركود اقتصادي اتسم بانكماش الناتج المحلي إلى النصف تقريباً وتحقيق معدلات نمو اقتصادي سالبة، وارتفاع كبير في معدلات التضخم والبطالة والفقر وتدهور حاد في القوة الشرائية للعملة «الريال»، وبعد قرابة عشر سنوات من الحرب لا تبدو المؤشرات إيجابية للانتقال إلى مرحلة التعافي الاقتصادي، والتي من سماتها استعادة النمو في الأنشطة الاقتصادية واستقرار الأسعار والثبات النسبي لسعر الصرف وتوسيع فرص العمل وتحسين مستوى معيشة الناس.

وبالتأكيد، فإن لمرحلة التعافي متطلبات أساسية وضرورية، منها: تنفيذ سياسات اقتصادية محفزة للنمو والتشغيل، وإيجاد بيئة حاضنة وجاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي، وتوفر قطاع مصرفي فعال لجذب المدخرات وتحفيز الاستثمار، ووجود نظام قضائي وإداري منصف ونزيه، وفوق ذلك كله توفر الاستقرار السياسي والأمني، ويبدو أن تلك المتطلبات ما تزال غائبة عن الواقع المؤلم للاقتصاد اليمني.

أفرزت الحرب أكثر من مكون سياسي واقتصادي تتوزع على خريطة الوطن الممزق من سلطتي عدن وصنعاء إلى المكونات الأخرى في مأرب وحضرموت والمخا، وكل مكون له منهجه الخاص في إدارة الموارد العامة المتاحة له، فالموارد السيادية لسلطة عدن لا تصب في الخزينة العامة لدعم النشاط الاقتصادي، بل تذهب إلى المكونات خارج إطار الأجهزة الرسمية، كما أن سلطة عدن المعترف بها دولياً اتبعت سياسات مالية ونقدية متهورة قائمة على تمويل الإنفاق الحكومي من مصادر تضخمية عن طريق طباعة النقود، مما زاد من معدلات التضخم وتدهور في القوة الشرائية للعملة الوطنية.

في المقابل، فإن سلطة صنعاء تبنت نظاماً ضريبياً وجمركياً وزكوياً جائراً، جنت منه جبايات مهولة، لم تسخر لتمويل المشاريع التنموية وتحفيز النمو الاقتصادي، بل تصب في ثقب أسود بعيداً عن الشفافية والمساءلة، وهذا بالتأكيد يساهم في طول فترة الركود وتزايد معدلات البطالة والفقر، وفي ظل تشتت الموارد العامة وضياعها يصعب الحديث عن تأثيرها الإيجابي على النمو، أو أنها تخدم عملية الانتقال إلى مرحلة التعافي والانتعاش الاقتصادي وتوليد فرص الدخل والعمل وتحسين أوضاع الناس المعيشية.

لا شك أن القطاع الخاص الوطني والأجنبي خلال فترة الحرب، واجه صعوبات جمة في ممارسة الأعمال نتيجة الخسائر والدمار الذي لحق بالمنشآت التجارية والصناعية والزراعية، أو بسبب السياسات والإجراءات المنفرة التي تمارسها سلطتا عدن وصنعاء، تجاه المستثمرين، مما ساهم في انكماش نشاط القطاع الخاص وأوجد بيئة طاردة للاستثمار، كما أن عوامل الجذب في الدول المجاورة جعلت المستثمرين اليمنيين يأتون في المرتبة الثانية بعد مصر في الحصول على تراخيص الاستثمار في السعودية خلال الربع الأول من عام 2024، نتيجة الحوافز المغرية التي تقدمها للمستثمر الأجنبي عامة وللمستثمر والمغترب اليمني بصفة خاصة وجذبه إلى الاستثمار في الاقتصاد السعودي، وهذا ما يفسر ركود الاستثمار العقاري في اليمن خلال السنتين الماضيتين في كل من مناطق صنعاء ومناطق عدن، وكل هذه عوامل لا تساعد في تحقق التعافي للاقتصاد اليمني في الأمد المنظور.

منذ السنة الأولى للحرب، واجه القطاع المصرفي مشكلة ندرة السيولة النقدية، بسبب قيام البنك المركزي بتغطية نفقات الحكومة خاصة مرتبات موظفي الدولة عن طريق السحب على المكشوف حتى نفدت الاحتياطيات من النقد المحلي، وكان ذلك على حساب الأرصدة المالية المتراكمة لدى البنك المركزي والتي تمثل التزامات تجاه البنوك التجارية والإسلامية مقابل استثماراتهم في أذون الخزانة أو كاحتياطي قانوني، مما زاد من حدة أزمة السيولة لدى البنوك عامة، وتوسعت الأزمة أكثر عندما تم نقل إدارة البنك المركزي من صنعاء إلى عدن، وما تبعه من وجود نظامين لسعر الصرف بين مناطق صنعاء وعدن، وانعكس ذلك في تشطير النظام المصرفي وتقسيمه بين المنطقتين.

ومع بداية عام 2023، أصدرت سلطة صنعاء قانوناً يمنع التعاملات الربوية، مما عمق التقسيم النقدي والمصرفي، وأصاب قطاع البنوك بالشلل التام في مناطق نفوذها، حيث قضى على المصداقية والثقة بين البنوك وكل من المدخرين والمستثمرين، وتشير البيانات والتقارير إلى أن معظم البنوك في مناطق صنعاء في حالة إفلاس وتواجه أزمة حقيقية في السيولة من النقد المحلي والأجنبي على حد سواء، ويمكن القول إن القطاع المصرفي في مناطق صنعاء يكاد يكون معاقاً وعاجزاً عن المساهمة في تمويل الأنشطة التجارية والاقتصادية، مما يمثل تحدياً آخر أمام مرحلة التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار.

من التداعيات السيئة للحرب، ترهل الأجهزة الإدارية والقضائية في كل من مناطق عدن وصنعاء، وانتشار مظاهر الفساد وغياب المساءلة والشفافية فيها، فإدارة الشأن العام في مناطق عدن منقسمة بصورة غير متساوية بين السلطة الرسمية والمكونات غير الرسمية «غير القانونية»، ومؤسسات السلطة الرسمية في عدن تعاني غياب القيادات الإدارية العليا، الذين يؤدون مهامهم عن بعد، نظراً إلى وجودهم شبه الدائم خارج البلاد، وهم في حالة انفصام عن واقع الأداء للوظيفة العامة ومتطلباتها، وغير مدركين لمعاناة الناس واحتياجاتهم، وغير مبالين بتسهيل أعمال القطاع الخاص من مستثمرين وتجار وشركات ومؤسسات، ولذلك، يلاحظ أن المكونات غير القانونية، مدعومة بالميليشيات المسلحة، تتولى إدارة الشؤون العامة خارج الأطر القانونية والشرعية، وكل هذا أوجد حالة معقدة من الإرباك وعدم اليقين لدى المؤسسات العامة والخاصة. في المقابل، تعاني سلطة صنعاء الثنائية بين السلطة الرسمية و«الحكومة» غير الرسمية، فقيادات الأجهزة الرسمية تمارس أعمالها وفقاً لتعليمات مشرفي القطاعات وتوجيهاتهم والذين لا يحملون أي صفة رسمية، وتقع تحت مسؤولياتهم عدد من الوزارات والهيئات والمؤسسات والأجهزة الحكومية، مما أوجد حالة غير طبيعية في ممارسة الوظيفة العامة وفي إدارة الشأن العام، كما أن معظم مؤسسات الدولة تحولت إلى جهات للجبايات وفرض الرسوم خارج إطار القوانين النافذة، مما أثقل كاهل القطاع الخاص وساهم في ضايقته، والذي عادة ما يضع كل تلك الجبايات والرسوم وغيرها على أسعار السلع والخدمات، ويدفعها المواطن المغلوب على أمره.